



قاعة المحكمة
© ICC-CPI/Marco
Okhuizen

حقائق موجزة*

الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١١: ١٠٣,٦ ملايين يورو.

التحقيقات: يجري مكتب المدعي العام تحقيقات في خمس حالات هي أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور في السودان فضلا عن كينيا.

التحليل الأولي: يجري مكتب المدعي العام تحليلات أولية في أفغانستان وكولومبيا وكوت ديفوار وجورجيا وهندوراس ونيجيريا وجمهورية كوريا وغينيا وفلسطين.

أوامر القبض: صدر ١٥ أمراً بالقبض وسُحب أمر واحد إثر وفاة المشتبه به.

أوامر بالحضور: صدرت ثلاثة أوامر بالحضور بحق بحر إدريس أبي قردة، عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جريو جاموس، وتم تنفيذها طوعاً.

قيد الاحتجاز: توماس لوبانغا دييلو وجيرمان كاتانغا وماتيو نغوجولو شوي وكاليكست مباروشيمانغا في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ جان-بيير بيمبا في إطار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

طلقت: ثمانية مشتبه بهم.

القضايا: عشر قضايا.

المحاكمات: محاكمتان في إطار الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو وقضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا وماتيو نغوجولو شوي. أما في إطار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى فقد جرى افتتاح المحاكمة في قضية المدعي العام ضد جان-بيير بيمبا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

* يُرجى ملاحظة أن ورقة المعلومات هذه تخضع لتحديثات جديدة بصورة منتظمة. وللاطلاع على آخر تحديث، يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي للمحكمة الجنائية الدولية www.icc-cpi.int

أُنشئت: بموجب نظام روما الأساسي الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

الدول الأطراف: بدءاً من أول كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١، يبلغ عدد الدول الأطراف ١١٤ بلداً.

الجرائم التي تدخل حالياً في اختصاص المحكمة: الجرائم الأكثر خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي ألا وهي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة بعد الأول من تموز/يوليو ٢٠٠٢، فضلاً عن جريمة العدوان ما إن تتكامل الشروط المطلوبة للمحكمة لممارسة اختصاصها في شأن هذه الجريمة.

القضاة: ١٨ قاضياً تنتخبهم جمعية الدول الأطراف لمدة تسع سنوات.

رئيس المحكمة: القاضي سانغ-هيون سونغ.

المدعي العام: السيد لويس مورينو-أوكامبو.

المسجل: السيدة سيلفانا أربيا.

الموظفون: حوالي ٧٠٠ من نحو ٩٠ دولة.

اللغات الرسمية: الإنكليزية والفرنسية والعربية والصينية والروسية والإسبانية.

لغتا العمل: الإنكليزية والفرنسية.

المقر: لاهاي بهولندا.

المكاتب الميدانية: كينشاسا وبونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ كمبالا (أوغندا)؛ بانغي (جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ نجامينا وأبيشي (تشاد).

تحديثات متعلقة بالقضايا

الحالة في أوغندا

عدد أوامر القبض: ٥ (سُجِبَ أحدها)
عدد المشتبه بهم الموجودين قيد الاحتجاز: صفر
عدد المشتبه بهم الذين لا يزالون طلقاء: ٤
عدد القضايا: ١
عدد المحاكمات الجارية: صفر

أحالت حكومة أوغندا الحالة إلى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وباشر المدعي العام التحقيق في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

قضية المدعي العام ضد جوزيف كوني وفينسنت أوتي وراسكا لوكويا وأوكوت أوديامبو ودومينيك أونغوين

صدرت في هذه القضية خمسة أوامر بالقبض بحق أعضاء كبار في جيش الرب للمقاومة بتهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت في أوغندا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد أسقطت الإجراءات بحق راسكا لوكويا بعد تأكد وفاته. ولا يزال المشتبه بهم الأربعة الآخرون طلقاء.

الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

عدد أوامر القبض: ٥
عدد المشتبه بهم قيد الاحتجاز: ٤
عدد المشتبه بهم الذين لا يزالون طلقاء: ١
عدد القضايا: ٤
عدد المحاكمات الجارية: ٢

أحالت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالة إلى المحكمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وباشر المدعي العام التحقيق في حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو

توماس لوبانغا دييلو، المؤسس المزعوم لاتحاد الوطنيين الكونغوليين والقوات الوطنية لتحرير الكونغو، والقائد الأعلى السابق المزعوم للقوات الوطنية لتحرير الكونغو، والرئيس المزعوم لاتحاد الوطنيين الكونغوليين، متهم بارتكاب جرمي الحرب المتمثلين في تجنيد أطفال دون الخامسة عشر من العمر في صفوف القوات الوطنية لتحرير الكونغو واستخدامهم للمشاركة فاعلية في الأعمال العدائية بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وآب/أغسطس ٢٠٠٣. بدأت المحاكمة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد انتهى المدعي العام من تقديم مرافعته في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩. وبدأ الدفاع تقديم أجوبته في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا وماتيو نغوجولو شوي

وجّهت إلى جرمان كاتانغا، القائد المزعوم لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وماتيو نغوجولو شوي، القائد السابق المزعوم لجبهة القوميين ودعاة الاندماج، تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية (القتل والاعتصاب والاسترقاق الجنسي) وجرائم حرب (استخدام أطفال دون الخامسة عشر من العمر للمشاركة فاعلية في الأعمال العدائية، وتوجيه هجوم ضد السكان المدنيين بصفتهم تلك أو على مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، وتدمير ممتلكات، والنهب والاسترقاق الجنسي). وقد بدأت المحاكمة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

قضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا

يدعى أن بوسكو نتاغندا، نائب رئيس الأركان السابق المزعوم للقوات الوطنية لتحرير الكونغو، ارتكب جرمي الحرب المتمثلين في تجنيد أطفال دون الخامسة عشر من العمر في صفوف القوات الوطنية لتحرير الكونغو واستخدامهم للمشاركة فاعلية في الأعمال العدائية في إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد صدر أمر القبض تحت الأختام في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وفُضِّت أختامه في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ولا يزال المشتبه به طليقا.

قضية المدعي العام ضد كاليكست مباروشيما

كاليكست مباروشيما، رواندي الجنسية، يُزعم أنه السكرتير التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا منذ تموز/يوليو ٢٠٠٧، ويُدعى بمسؤوليته الجنائية عن خمس تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية (القتل، التعذيب، الاعتصاب، الأفعال اللاإنسانية والاضطهاد) وست تهمة بارتكاب جرائم حرب (تعمد توجيه الهجمات ضد السكان المدنيين، إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات، القتل، التعذيب، الاعتصاب والمعاملة اللاإنسانية)، ويُدعى بوقوع هذه الجرائم في إقليم كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اعتقلته السلطات الفرنسية إنفاذا لأمر بالقبض صادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن الدائرة التمهيدية الأولى. وقد تم تسليم مباروشيما إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

الحالة في دارفور بالسودان

أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة إلى المحكمة بموجب قراره رقم ١٥٩٣ الصادر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وبأشر المدعي العام التحقيق في حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

قضية المدعي العام ضد أحمد محمد هارون («أحمد هارون») وعلي محمد علي عبد الرحمن («علي كوشيب»)

عدد أوامر القبض: ٤
عدد أوامر الحضور: ٣
عدد المشتبه بهم قيد الاحتجاز: صفر
عدد المشتبه بهم الذين لا يزالون طلقاء: ٣
عدد القضايا: ٤
عدد المحاكمات الجارية: صفر

في الثاني من أيار/مايو ٢٠٠٧، صدر أمران بالقبض على أحمد هارون، وزير الدولة السابق للشؤون الداخلية، وعلي كوشيب، القائد المزعوم لميليشيا الجنجويد، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ولا يزال المشتبه بهما طليقيين.

في ٢٥ أيار/مايو، ٢٠١٠، أمرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية مسجل المحكمة بأن يحيل إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارها بإعلامه بعدم تعاون جمهورية السودان في قضية المدعي العام ضد أحمد هارون وعلي كوشيب، وذلك كي يقوم مجلس الأمن باتخاذ أي إجراء يراه ملائماً.

قضية المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير

صدر أمر بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ يتضمن خمس تهم تتعلق بجرائم ضد الإنسانية (القتل والإبادة والنقل القسري والتعذيب والاعتصاب) وتهمة تتعلق بجرائم حرب (تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفته تملك أو على مدنيين لا يشاركون مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية والنهب) على أساس مسؤوليته الجنائية الفردية بوصفه شريكاً غير مباشر في ارتكاب الجريمة. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وجهت دائرة الاستئناف الدائرة التمهيدية الأولى إلى البشير ما إذا كان أمر القبض يجب أن يشمل تهمة الإبادة الجماعية. وفي ١٢ تموز/يوليو، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمراً ثانياً بالقبض على البشير، حيث رأت أن هنالك أسباباً معقولة للاعتقاد بأنه مسؤول جنائياً عن ثلاث جرائم إبادة جماعية (القتل؛ إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم؛ وإخضاع الجماعات المستهدفة عمداً لأحوال معيشية يُقصد بها إهلاكها الفعلي) بحق الجماعات الإثنية للفور والمساليت والزغاوة. ولا يزال المشتبه به طليقاً.

وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية قراراتين لإبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بزيارتي عمر البشير إلى جمهوريتي كينيا وتشاد، وذلك «من أجل أن يتخذ أي إجراء يراه مناسباً».

قضية المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قرده

مثل بحر إدريس أبو قرده، رئيس الجبهة المتحدة للمقاومة والمنسق العام لعملياتها العسكرية، طوعاً أمام المحكمة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ إثر صدور أمر بالحضور بحقه. ووجهت إليه ثلاث تهم تتعلق بجرائم حرب (استعمال العنف ضد الحياة، وتعمد توجيه هجمات ضد موظفين مستخدمين ومنشآت ومواد ووحدات ومركبات مستخدمة في مهمة من مهام حفظ السلام، والنهب) ادّعى بأنها ارتكبت في أثناء هجوم شُن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في السودان. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى اعتماد التهم الموجهة إليه لعدم كفاية الأدلة. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً برفض طلب الادعاء الحصول على إذن باستئناف قرار عدم اعتماد التهم. ولا يحول القرار دون طلب الادعاء اعتماد التهم المنسوبة إلى أبي قرده في وقت لاحق، إذا كان هذا الطلب مدعوماً بأدلة إضافية. أبو قرده ليس محتجزاً لدى المحكمة.

قضية المدعي العام ضد عبد الله بندا أبكر نورين («بندا») وصالح محمد جربو جاموس («جربو»)

بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى تحت الأختام أمرين بالحضور ضد عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس، ورفعت الأختام بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٠. ويشته بارتكاب بندا وجربو ثلاث جرائم حرب (استعمال العنف ضد الحياة، تعمد توجيه هجمات ضد موظفين مستخدمين ومنشآت ومواد ووحدات ومركبات مستخدمة في مهمة من مهام حفظ السلام، والنهب) ادّعى بأنها ارتكبت في أثناء هجوم شُن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في السودان، في قاعدة حسكيتا العسكرية في محلية أم كدادة، شمال دارفور.

بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٠، حضر المشتبه بهما طوعاً جلسة المثل للمرة الأولى أمام المحكمة. وقد عقدت الدائرة التمهيدية الأولى جلسة اعتماد التهم في هذه القضية يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أحالت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الحالة إلى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبأشر المدعي العام التحقيق في أيار/مايو ٢٠٠٧.

قضية المدعي العام ضد جان-بيير بيمبا غومبو

عدد أوامر القبض: ١
عدد المشتبه بهم قيد الاحتجاز: ١
عدد المشتبه بهم الذين لا يزالون طلقاء: صفر
عدد القضايا: ١
عدد المحاكمات الجارية: ١

يواجه جان-بيير بيمبا غومبو، الذي يدعى أنه رئيس حركة تحرير الكونغو وقائدها الأعلى، تهمةتين بوصفه قائدا عسكرياً تتعلق بجرائم ضد الإنسانية (هما الاغتصاب والقتل العمد) وثلاث تهم تتعلق بجرائم حرب (هي الاغتصاب والقتل والنهب). وقد تم افتتاح المحاكمة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.



هذه ليست وثيقة رسمية، والهدف منها إعلام الجمهور فقط | www.icc-cpi.int

العنوان البريدي: Po Box 19519; 2500 CM, The Hague, The Netherlands. رقم الهاتف +٣١(٠)٧٠٥١٥٨٥١٥؛ رقم الفاكس +٣١(٠)٧٠٥١٥٨٥٥٥.

قناة المحكمة على يوتيوب: www.youtube.com/IntlCriminalCourt قناة المحكمة على تويتر: [www.twitter.com/IntlCrimCourt](https://twitter.com/IntlCrimCourt)

